Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 21, No. 71, Part (2): 331-354
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.21.71.2.18

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
EISSN: 3006-9149
PISSN: 1813-1719

Analysis of the impact of financial inclusion on accounting performance in the Iraqi banking sector

Amir Hazem Abdul Rahman*, Layla Abdul Karim Mohammed Al Hashimi, Mohammed Younis Al-Sharabi
College of Administration and Economics/University of Mosul

Keywords:
Financial inclusion, accounting performance.

A R T I C L E I N F O

Article history:

Received	12 May. 2025
Received in revised form	03 Jun. 2025
Accepted	04 Jun. 2025
Available online	30 Sep. 2025

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Amir Hazem Abdul Rahman
College of Administration and Economics/University of Mosul

Abstract: This study seeks to examine the influence of financial inclusion on the financial performance of the Iraqi banking sector over the period from Q1 2009 to Q4 2023. The core research question investigates the nature and direction of the relationship between financial inclusion indicators and key performance metrics within Iraqi banks.

The study population consists of banks operating in Iraq, with a sample constructed from quarterly data over the specified timeframe. A mixed-method approach was adopted, utilizing both qualitative insights and quantitative techniques. The econometric analysis was conducted using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model through EViews 12 software to capture both long- and short-term dynamics.

Findings reveal the existence of a long-run equilibrium relationship between financial inclusion and financial performance. However, specific financial inclusion tools—most notably, electronic payment cards such as the Key Card—exerted a statistically significant negative impact on return on assets (ROA) and capital adequacy ratio (CAR). This suggests that service expansion without adequate infrastructure or effective risk management may compromise bank performance. Furthermore, no significant effects were found for ATM deployment or loan disbursement on either ROA or liquidity ratios, underscoring inefficiencies in the financial deployment of these instruments.

In light of these findings, the study recommends enhancing the operational efficiency of digital banking services and aligning financial inclusion strategies with balanced financial growth and accounting stability. Additionally, the research emphasizes the importance of expanding financial literacy initiatives, strengthening risk management practices, and advancing the digital infrastructure of Iraqi banks to support improved financial performance and contribute to the sector's sustainable development goals.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 21, No. 71, Part (2): 331-354
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.21.71.2.18

تحليل أثر الشمول المالي في الأداء المحاسبي في القطاع المصرفي العراقي

امير حازم عبد الرحمن ليلى عبد الكريم محمد الهاشمي محمد يونس الشرابي
كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة الموصل

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى تحليل أثر الشمول المالي على الأداء المالي في القطاع المصرفي العراقي، متناولًا الفترة الزمنية الممتدة من الربع الأول لعام 2009 إلى الربع الرابع من عام 2023. وينطلق البحث من سؤال رئيس مفاده :ما طبيعة واتجاه العلاقة بين مؤشرات الشمول المالي ومؤشرات الأداء المالي في المصارف العراقية؟

تكون مجتمع البحث من القطاع المصرفي العراقي، وقد اعتمد الباحث على عينة مكونة من البيانات الفصلية لمجموعة من المصارف العراقية، وتم استخدام أسلوب التحليل الكمي والنوعي . واعتمد البحث منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لتحليل العلاقة طويلة الأجل وقصيرة الأجل بين المتغيرات، باستخدام برنامج EViews الإصدار 12.

أظهرت نتائج التحليل وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الشمول المالي والأداء المالي، إلا أن بعض أدوات الشمول المالي مثل بطاقات الدفع الإلكتروني (الكي كارد) كان لها تأثير سلبي ومعنوي على العائد على الموجودات ونسبة كفاية رأس المال، ما يشير إلى تحديات في توسيع الخدمات المصرفية دون وجود بنية تحتية قوية أو إدارة مخاطر فعالة. كما بينت النتائج **عدم** وجود تأثير معنوي لأجهزة الصراف الآلي والقروض الممنوحة على كل من العائد على الموجودات والموجودات السائلة، مما يعكس فجوة في كفاءة التوظيف المالي لتلك الأدوات.

وبناءً على ذلك، يوصي البحث بضرورة تعزيز الكفاءة التشغيلية للخدمات المصرفية الرقمية، وتوجيه سياسات الشمول المالي لتحقيق توازن بين النمو المالي والاستقرار المحاسبي .كما يدعو إلى توسيع برامج التثقيف المالي، وتحسين إدارة المخاطر، وتطوير البنية التحتية التكنولوجية للمصارف العراقية، بما يسهم في تعزيز أدائها المالي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة للقطاع المصرفي.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، الأداء المحاسبي.

المقدمة

يشهد العالم في العصر الراهن تحولات متسارعة في البنية الاقتصادية والمالية، مدفوعة بتطور التكنولوجيا الرقمية وتغير أنماط الاستهلاك والتمويل. وأمام هذا المشهد المتغير، برز مفهوم الشمول المالي كأحد المرتكزات الرئيسة لتحقيق التنمية المستدامة، لما له من دور في تمكين الأفراد من الوصول إلى موارد مالية آمنة وفعالة. إن تعزيز الشمول المالي لا يرتبط فقط بتوسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المصرفية، بل يُعد خطوة أساسية نحو تقليص الفجوات الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق استقرار اقتصادي أوسع.

في السياق العراقي، لا يزال الشمول المالي يواجه تحديات عميقة، تتمثل في محدودية وصول شريحة واسعة من السكان إلى الخدمات المصرفية الرسمية، واعتماد عدد كبير منهم على قنوات التمويل غير الرسمية. هذا الواقع يعكس فجوة بنيوية في النظام المالي، تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على أداء المصارف العراقية. وعلى مستوى التقييم المالي، يُقاس الأداء المحاسبي للمصارف

من خلال مؤشرات مثل العائد على الموجودات، والعائد على حقوق الملكية، ونسب السيولة، وكفاية رأس المال. ومع تصاعد الجهود المبذولة لتعزيز الشمول المالي في العراق، تظهر الحاجة إلى فهم العلاقة بين هذه الجهود وبين الكفاءة المالية للمصارف، من حيث مدى انعكاسها على مؤشرات الربحية والاستقرار المالي.

وانطلاقًا من ذلك، يهدف هذا البحث إلى تحليل العلاقة بين مؤشرات الشمول المالي والأداء المحاسبي في القطاع المصرفي العراقي خلال الفترة (2009–2023)، باستخدام منهجية تحليل كمية لتقدير طبيعة هذا الأثر. وقد تم تقسيم البحث على خمسة محاور أساسية: يتناول المحور الأول الإطار المنهجي، فيما يستعرض المحور الثاني الجانب النظري والدراسات السابقة ذات الصلة. ويخصص المحور الثالث لوصف المتغيرات وتحليل البيانات، بينما يناقش المحور الرابع النتائج المستخلصة من التحليل. أما المحور الخامس، فيعرض الاستنتاجات النهائية والتوصيات التي يقترحها البحث في ضوء ما تم التوصل إليه.

المبحث الاول
منهجية البحث

أولاً. مشكلة البحث: يشهد القطاع المصرفي العراقي تحديات متعددة في تحقيق الاستقرار والنمو المستدام، في ظل بيئة اقتصادية غير مستقرة نسبيًا، مما يستدعي تعزيز أدوات الشمول المالي كوسيلة لتحسين الأداء المحاسبي والمالي للمصارف.

وعلى الرغم من المبادرات المختلفة لتوسيع نطاق الخدمات المالية، فأن مدى تأثير هذه المبادرات على الأداء المحاسبي للمصارف لم يتم تحليله بشكل كافٍ في السياق العراقي.

ومن هنا تنبثق مشكلة البحث في السؤال الرئيس الآتي:

- ما هي طبيعة وحجم واتجاه التأثير للشمول المالي من حيث الوصول للخدمات واستخدام الخدمات المصرفية على الأداء المحاسبي في القطاع المصرفي العراقي؟

ثانياً. أهمية البحث:

1. يسهم البحث في معالجة النقص في الدراسات التي تناولت العلاقة بين الشمول المالي والأداء المحاسبي في البيئة المصرفية العراقية.
2. يقدم البحث نموذجاً تحليليًا يمكن الاستناد إليه في دراسات مستقبلية لفحص تأثير الشمول المالي على مؤشرات الأداء المحاسبي.
3. يوفر نتائج قابلة للتطبيق تساعد إدارات المصارف والمؤسسات المالية في تحسين استراتيجيات الشمول المالي وتطوير سياسات مالية أكثر كفاءة.
4. يكشف عن فرص لتحسين الأداء المحاسبي، وزيادة الحصة السوقية، ورفع معدلات العوائد من خلال استهداف شرائح جديدة من العملاء.
5. يعزز من ثقة العملاء بالمصارف من خلال توسيع الوصول للخدمات المصرفية وتحسين جودتها.
6. يدعم أهداف العدالة الاجتماعية والتمكين المالي من خلال ربط الشمول المالي بالأداء المحاسبي المستدام.

ثالثاً. أهداف البحث: يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. تحليل مفهوم الشمول المالي وأهميته في السياق المصرفي.
2. تحديد معايير الأداء المالي المحاسبي التي يمكن أن تتأثر بالشمول المالي مثل الربحية والسيولة وكفاية راس المال..
3. قياس مدى تأثير الشمول المالي على الأداء المالي المحاسبي في المصارف باستخدام بيانات وتحليلات كمية ونوعية.
4. تقديم توصيات للمصارف لتعزيز أدائها المالي المحاسبي من خلال استراتيجيات فعالة للشمول المالي.

رابعاً. فرضية البحث: بالاعتماد على السؤال الذي بين مشكلة البحث اتخذت فرضية البحث الصيغة الآتية:

وجود تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية لمؤشرات الشمول المالي، والمتمثلة في الوصول إلى الخدمات المصرفية واستخدامها، على الأداء المحاسبي للمصارف العاملة في القطاع المصرفي العراقي.

خامساً. الدراسات السابقة: اتجهت العديد من الدراسات إلى تناول أثر الشمول المالي على الأداء المالي المحاسبي، حيث أوضحت دراسة معوض، 2021 (تقييم مدى قدرة ركائز الشمول المالي على دعم الميزة التنافسية لمصارف التجارة في ظل جائحة كورونا) إذ هدفت الدراسة إلى الوصول إلى أوضاع مالية أفضل خاصة في الدول النامية، من خلال زيادة سعي المؤسسات لتحقيق استراتيجيات الشمول المالي في ظل تداعيات أزمة كورونا على المستوي الدولي، وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والاحصاء الاستدلالي لتحليل بيانات الدراسة عن طريق استخدام أسلوب قائمة الاستقصاء عن طريق عينة من عملاء المصارف التجارية المدرجة بالبورصة المصرية وقد استنتجت الدراسة وجود علاقة معنوية بين فعالية تطبيق ركائز الشمول المالي ودعم الميزة التنافسية في المصارف التجارية في ظل ازمة كورونا، كذلك اكدت دراسة الفتلاوي 2020 تحليل العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي دراسة تطبيقية في العراق للمدة 2010-2016 إذ هدفت الدراسة إلى تحديد طبيعة العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي وكيف يمكن قياس كل منهما وهي دراسة تطبيقية باستخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال مجموعة من الأسئلة لإعطاء رؤية علمية متكاملة تبين الفعالية الاقتصادية للشمول المالي في تعزيز الاستقرار المصرفي. وقد تم تحليل بيانات الشمول المالي والاستقرار المصرفي لإيجاد علاقة الارتباط بينهما عن طريق جمع بيانات من النشرات السنوية للبنك المركزي العراقي، استنتجت الدراسة ضرورة قيام البنك المركزي العراقي بتوسيع استخدام أجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع والبطاقات الإلكترونية، وذلك للدور المهم الذي تؤديه في توفير المعاملات المصرفية الإلكترونية وايصالها إلى أكبر شريحة في المجتمع العراقي، وكذلك تنويع الاقتصاد العراقي الذي سوف يكون له تأثير إيجابي في الاستقرار المصرفي، فيما اكدت دراسة

Isabwa, 2021 effect of mobil banking on financial inclusion among commercial banks in kenya

تأثير الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول على الشمول المالي بين البنوك التجارية في كينيا إذ هدفت الدراسة إلى تحديد تأثير الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول على الشمول المالي بين البنوك التجارية في كينيا، حيث كانت الدراسة وصفية تحليلية كان حجم العينة 39بنكا تجاريا،

ولكن تم اختيار عشرة بنوك تجارية فقط لأنها تمتلك أفضل تطبيقات الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول. تم اعتماد الإحصائيات الاستدلالية، الارتباط الكمي وتحليل الانحدار، استنتجت الدراسة أن العوامل الهيكلية وكذلك المتعلقة بالسياسات، مثل تشجيع المنافسة المصرفية أو توجيه المدفوعات الحكومية من خلال الحسابات المصرفية، تؤدي دور مهم في تحقيق الارباح وتصف الفوائد المحتملة للاقتصاد الكلي والجزئي التي يمكن الحصول عليها من زيادة الشمول المالي.

وفي السياق نفسه أكدت دراسة عبد الدايم 2019(العوامل المؤثرة على الافصاح عن مؤشرات الشمول المالي وأثرها على تحسين أداء المصارف المصرية) إذ هدفت الدراسة إلى التعرف على مفهوم الشمول المالي وأهميته وعوائق التطبيق في المصارف المصرية وتحليل تداعيات الإفصاح عن الشمول المالي على التنمية المستدامة والتعرف على العوامل التي تؤثر على هذا الإفصاح، تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي من خلال استقراء وتحليل الفكر المحاسبي من كتابات وبحوث واصدارات تتعلق بموضوع البحث والاعتماد على المنهج الاستنباطي في تحليل متغيرات الدراسة عن طريق قائمة استقصاء لتحليل آراء كل من الاكاديميين بكليات التجارة ومحللين ماليين والمحاسبين الماليين والإدارة العليا، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين الإفصاح عن الشمول المالي وتحسين أداء المصارف.

وتناولت دراسة الشرقاوي 2024مدخل تكاملي مقترح بين الشمول المالي وقائمة الدخل الشامل لدعم الإفصاح والشفافية بالتقارير المالية وأثره على مؤشرات الأداء المالي بالقطاع المصرفي إذ هدف البحث إلى دراسة أثر الشمول المالي وقائمة الدخل الشامل على دعم الإفصاح والشفافية بالتقارير المالية ومردود ذلك على مؤشرات الأداء المالي، إذ يعد الشمول المالي وقائمة الدخل الشامل من أحد أهم الأدوات الفعالة لزيادة الإفصاح والشفافية في الوقت الحالي وأكثرها ارتباطا بالبيئة، وتأثير هذا كله على مؤشرات الأداء المالي من مؤشرات السيولة والربحية، وفي سبيل التحقق من ذلك تم تحديد مجتمع الدراسة في البنوك كافة العاملة في مصر وتم الاعتماد على (5) مصارف كعينة حكمية خلال الفترة 2017-2022 بإجمالي مشاهدات 30مشاهدة، للتحقق من الفروض، وقد انتهت الدراسة بشقيها النظري والتطبيقي إلى اثبات وجود تأثير إيجابي لانتهاج سياسات الشمول المالي والافصاح عنها بقوائم الدخل الشامل على مؤشرات الأداء المالي، من خلال ايجاد علاقة تكاملية بينهما تتيح الجمع بين مزايا الاثنين.

ومن خلال التطرق إلى هذه المجموعة من الدراسات السابقة يجد الباحثون أنه لا بد من معرفة أثر الشمول المالي من خلال مؤشراته المتمثلة بالوصول إلى الخدمات واستخدام هذه الخدمات على أحد مؤشرات الأداء المحاسبي وهي مؤشرات الأداء المالي المتمثلة بنسب الربحية ونسب السيولة وكفاية رأس المال.

المبحث الثاني
الإطار النظري

أولاً. مفهوم الشمول المالي: يتمحور مفهوم الشمول المالي حول امكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية وبتكلفة معقولة ويتم تقديمها بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة (World Bank, 2022: 3)، ويمكن تعريفه أيضاً بأنه عملية ضمان وصول الخدمات والمنتجات المالية إلى جميع شرائح المجتمع بما فيهم الفئات ذات الدخل المنخفض وبكلفة معقولة وطريقة عادلة وشفافة (ياس، 2022: 37)، ويتم من خلال الشمول المالي توفير واستخدام الخدمات كافة المالية

والمصرفية لمختلف فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية والتي تتضمن حسابات التوفير وخدمات الدفع والتمويل والتامين والائتمان وابتكار خدمات مالية اكثر ملائمة وبأسعار تنافسية (صندوق النقد العربي، 2017: 5)، وقد عرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) الشمول المالي بأنه العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المناسب مع توسيع استخدام الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة من خلال مناهج مبتكرة مثل التوعية والتثقيف المالي بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي (سعدوني، 2020: 15)،كما عرفت مجموعة العمل المالي (FATF) الشمول المالي بأنه الحصول على الخدمات والمنتجات المالية وبتكلفة معقولة وبطريقة عادلة وشفافة يتم من خلالها مكافحة عمليات غسيل الأموال وتقديم هذه الخدمات والمنتجات من قبل البنك المركزي (FATF Guidance, 2017: 38). كما يعمل الشمول المالي على امتصاص الصدمات المالية في أوقات الأزمة من خلال اتاحه الخدمات والمنتجات المالية لجميع شرائح المجتمع وخاصة في وقت الازمة مما يسهل عليهم اتخاذ القرارات الاستهلاكية والاستثمارية ومواجهة الظروف الاستثنائية (Patrick, 2003: 22).

ثانياً. أهمية الشمول المالي وأهدافه: أصبح الشمول المالي محور اهتمام البنوك المركزية وذلك لعلاقته الوثيقة مع الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، فمن ناحية من الصعب جداً تحقيق استدامة الاستقرار المالي وهناك نسبة كبيرة من المجتمع مستبعدة مالياً من النظام الاقتصادي ومن ناحية أخرى يؤثر الشمول المالي على الجانب الاجتماعي ويركز على فئة محدودي الدخل وعلى فئات محددة مثل المرأة والشباب ويركز أيضا على المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، ويعمل على خلق فرص عمل جديدة تحقق النمو الاقتصادي والاجتماعي وتخفض معدلات البطالة والفقر وتحسن الدخل وتحقق الاستدامة المالية (صندوق النقد العربي، 2017: 6).

لقد وضعت البنوك المركزية خططاً واستراتيجيات لتطوير الشمول المالي في بلدانهم تعمل هذه الخطط على شمول فئات المجتمع كافة بالمنتجات المالية والمصرفية المتوفرة، وتختلف تجارب الدول في تحقيق الشمول المالي لكونها ترتبط بظروفها الاقتصادية وحجم العمق المالي والوعي المصرفي لمواطنيها (عبد النبي، 2018: 3).

ويهدف الشمول المالي إلى:

1. تقديم مجموعة متكاملة من الخدمات المالية التي تتضمن الحسابات المصرفية والمدخرات والقروض القصيرة والطويلة الأجل والرهون العقارية وخطط التقاعد وخدمات أخرى كثيرة تهدف إلى تعزيز القدرة المالية (سعدوني،2020: 15-16).
2. اعداد برامج لتعزيز الشمول المالي موجه إلى جميع شرائح المجتمع وخاصة الفئات الفقيرة فيه الغرض من هذه البرامج تعزيز ثقافة الاستثمار والادخار وتقديم خدمات مالية تتناسب مع جميع شرائح المجتمع (world Bank,2022,3).
3. دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وجعلها تتوسع في عملها وتحقق أهدافها (Helm, 2006: 5).
4. تحقيق الاستدامة المالية وضمان استمرارية تقديم الخدمات في أوقات الأزمات (محمد واخرون، 2024: 89).

ثالثاً. ابعاد الشمول المالي: يمكن توضيح أبعاد الشمول المالي بالآتي (صالح وعزيز، 2023: 100)، (ياس، 2022: 43)، (السن، 2022: 21)، (محمد، 2024: 91-92):

1. الوصول إلى الخدمات المالية: تتمثل في قدرة الأفراد والشركات على استخدام المنتجات والخدمات المالية من خلال البنك المركزي لتحديد مستويات الوصول كمؤشر انتشار أجهزة ATM وبطاقة الكي كارد.
2. استخدام الخدمات المالية: الاستخدام الفعلي للخدمات والمنتجات المصرفية، إذ توجد نسبة من الأفراد يمتلكون حسابات مصرفية ولكن لا يستخدمون هذه الخدمات ويطلق عليهم فئة المهمشون مصرفياً، وهذا يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام الاستخدام عبر فترة زمنية معينة والمتمثل في البحث بعدد حسابات القروض.
3. جودة الخدمات المالية: هناك العديد من العوامل التي تؤثر في نوعية الخدمات المالية مثل التكلفة والوعي المصرفي وثقافة المستهلك والكفالات المالية، ويمكن قياس هذا البعد من خلال قياس القدرة على تحمل التكاليف والشفافية وحماية المستهلك والتثقيف المالي والسلوك المالي.

رابعاً. مفهوم الأداء المحاسبي: وهو عبارة عن وسيلة يتم من خلالها الحكم على قدرة التقارير المالية ومدى الكفاءة والفاعلية التي تمتلكها في تقديم معلومات لمتخذي القرار (ابو نصار وحميدات، 2013:)، ويمكن تعريفه أيضا كونه عملية تسمح بقياس النتائج المحققة والمنتظرة وفقاً للمعايير المحددة ومن ثم معرفة مدى تحقق الأهداف الموضوعية بفاعلية وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج المحققة والموارد المستخدمة ومن ثم الحكم على درجة الكفاءة المحاسبية للمصرف (ملكية، 2018: 19)

خامساً. الافصاح والشفافية في القوائم المالية: هو عملية اظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب مما يجعل القوائم المالية غير مضلله وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية والتي ليس لها سلطة الاطلاع على الدفاتر والسجلات للمؤسسة (القطامية، 2022: 68)، كذلك يمكن تعريفه بأنه عرض للمعلومات الضرورية عن الوحدات الاقتصادية لأغراض التشغيل الأمثل لأسواق رأس المال الفعال وقد عرفته منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بأنه الافصاح الكامل عن المعلومات المالية في الوقت المناسب وبطريقة منتظمة(عبد الحميد وبكر، 2022: 595-596)، ويرتبط مفهوم الافصاح والشفافية بشمول القوائم المالية على جميع المعلومات اللازمة الضرورية لإعطاء مستخدمي هذه القوائم صورة واضحة وصحيحة عن المصرف، وتقديم البيانات والمعلومات ومسعدتهم في اتخاذ القرارات (سميرة وعباس، 2019: 13).

سادساً. العلاقة بين الشمول المالي والأداء المحاسبي: يهدف الشمول المالي إلى حصول الشرائح السكانية المستبعدة على الخدمات والمنتجات المالية وبتكلفة معقولة وبهذا نستطيع أن نؤكد على أن هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي والأداء المحاسبي وهذا ما اثبته الدراسات الحديثة، وقد تبين وجود بعض التحديات في كيفية قياس الشمول المالي والوصول إلى مؤشر له، وقد قام عدد من الباحثين في صندوق النقد العربي بإجراء مقارنة ما بين مؤشرات الأداء المحاسبي والشمول المالي ونتج عنها وجود علاقة ارتباط قوية إذ يؤدي الشمول المالي إلى رفع معدلات الأداء المحاسبي، إلا أن هناك مجموعة من التحديات التي تواجه الشمول المالي وتؤثر على الأداء المحاسبي تتمثل بارتفاع مستوى الأمية المالية وجهل الأفراد بالخدمات والمنتجات المالية المقدمة وانخفاض مستوى الوعي المصرفي فضلا عن سوء التوزيع الجغرافي للفروع المصرفية وماكنات الصرافات الآلية ونقاط البيع وارتفاع سعر الفائدة وتكلفة اجراء المعاملات المالية لفتح الحسابات المصرفية وارتفاع نسبة البطالة وضعف الجهود الترويجية الخاصة بسياسة الشمول المالي (Bongomin & etal, 2017: 14) ويتميز

الشمول المالي بالتغيير السريع والابتكار التكنولوجي في قطاع التمويل بما في ذلك المنتجات والخدمات الجديدة، فالمستويات الأعلى من الشمول المالي يمكن أن تعمل على زيادة مشاركة القطاعات الاقتصادية المختلفة لأنه مع زيادة حصة القطاع المالي الرسمي فانه يعزز حالة استخدام سعر الفائدة بعدّه أداة رئيسة لاستقرار الاقتصاد الكلي والتي لها آثار ايجابية على النمو الاقتصادي (عطية وحسين، 2024: 97).

المبحث الثالث

الجانب التطبيقي واختبار الفرضية

منهج البحث: تم الحصول على البيانات من خلال التقارير السنوية للمصارف والإحصاءات الرسمية. ولوصف مفهوم الشمول المالي والأداء المالي المحاسبي، وتحليل العلاقة بينهما تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لاختبار الفرضية وللفترة 2009-2023 بقيمها الفصلية لتكون عدد المشاهدات (60) مشاهدة، تم اعتماد منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) المقترح من قبل Pesaran et al (1999) والذي يتميز باستخدامه المقاربة القياسية الديناميكية عبر التحليل على مستوى البعدين القصير والطويل الاجل. والجدول الاتي رقم (1) يوضح متغيرات البحث، إذ تمثل المتغير المعتمد المتمثل بالأداء المحاسبي المالي بكل من العائد على الموجودات ونسبة الموجودات السائلة إلى اجمالي الموجودات وكفاية رأس المال، فيما تمثل المتغير المستقل بالشمول المالي بمحاوره الوصول إلى الخدمات المصرفية المعبر عنها بانتشار أجهزة ATM وعدد بطاقات QiCard ومحور استخدام الخدمات المعبر عنها باستخدام حسابات القروض.

جدول (1): المتغير المعتمد والمتغيرات المستقلة

المتغير المعتمد			
المتغير	المؤشر	الرمز	
الأداء المحاسبي للقطاع المصرفي	العائد على الموجودات	ROA	
	الموجودات السائلة/ اجمالي الموجودات	LA/TA	
	كفاية رأس المال	CAR	
المتغيرات المستقلة (التوضيحية)			
الشمول المالي	المؤشر	الرمز	التأثير المتوقع
	انتشار أجهزة ATM	ATM	+
	عدد بطاقاتQiCard	QiCard	+
	استخدام حسابات القروض	LPR	+

المصدر: من اعداد الباحثون.

ووفقا للجدول أعلاه سيكون انموذج التقدير بالصيغة الاتية:

$$ROA = f(ATM, QiCard, LPR)$$
$$LA/TA = f(ATM, QiCard, LPR)$$
$$CAR = f(ATM, QiCard, LPR)$$

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 21, No. 71, Part (2): 331-354
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.21.71.2.18

والتي بدورها تمثل أساس لبناء المعادلات القياسية الآتية:

$$ROA = \beta_0 + \beta_1 ATM + \beta_2 QiCard + \beta_3 LPR + \varepsilon_i$$

$$LA/TA = \beta_0 + \beta_1 ATM + \beta_2 QiCard + \beta_3 LPR + \varepsilon_i$$

$$CAR = \beta_0 + \beta_1 ATM + \beta_2 QiCard + \beta_3 LPR + \varepsilon_i$$

وللوصول الى معادلات تقترب من الدقة والمصداقية لتحديد أثر الشمول المالي على الأداء المحاسبي للبيانات المالية تم استخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (Autoregressive Distributed Lag) (ARDL) ولكي نتجاوز احتمال الوقوع بالتقديرات المزيفة لأثر الشمول المالي في الأداء المحاسبي تم اعتماد اختبار استقراريه السلاسل الزمنية لمتغيرات الانموذج بالصيغة اللوغاريتمية وكما مبين في الشكل (1) Perron Phillip PP والتي أكدت عدم استقراريه جميع المتغيرات إلا عند الفرق الأول، والجدول رقم (2) يوضح ذلك

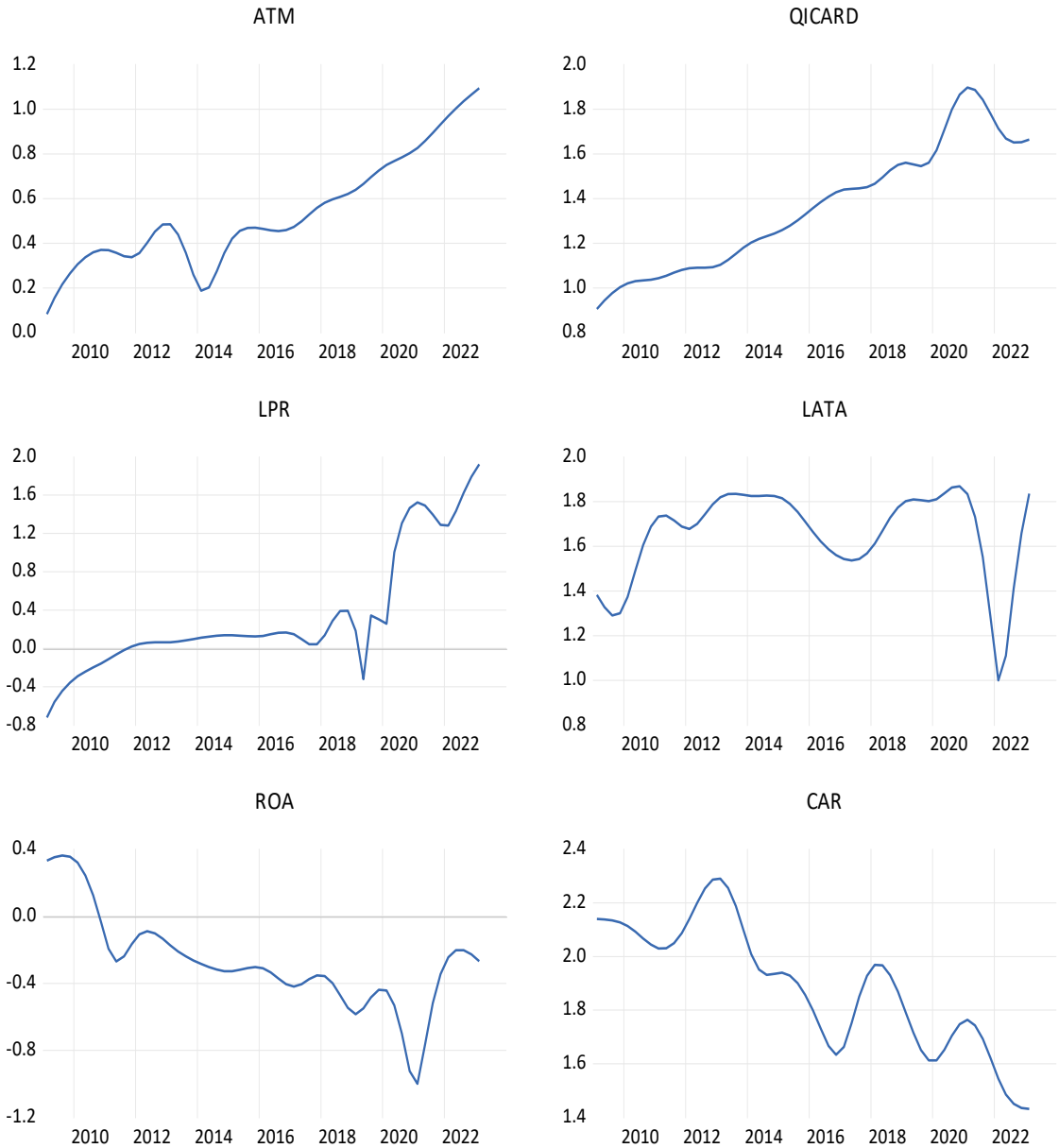

شكل (1): الرسوم البيانية للبيانات لمتغيرات البحث

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 21, No. 71, Part (2): 331-354
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.21.71.2.18

جدول (2): نتائج اختبار Phillips-Perron (pp) لاستقراريه بيانات متغيرات البحث

VARIABLES	LEVEL			FIRST DIFFERNCE		
	INTERCEPT	TREND & INTERCEPT	NONE	INTERCEPT	TREND & INTERCEPT	NONE
ATM	1.5395	-0.5352	2.9319	-3.4563	-4.3163	-2.7546
Prop.	0.9992	0.9786	0.9979	**0.0132**	**0.0063**	**0.0068**
QICARD	0.3108	-1.8575	3.1807	-3.9847	-3.7887	-1.3670
Prop.	0.9765	0.6607	0.9995	**0.0032**	**0.0258**	**0.1569**
LPR	-0.0539	-1.2537	0.8774	-7.0112	-7.0535	-6.6264
Prop.	0.9490	0.8889	0.8958	**0.0000**	**0.0000**	**0.0000**
LATA	-3.5946	-3.4727	0.1903	-5.8181	-4.6043	-5.8514
Prop.	0.0091	0.0528	0.7377	**0.0000**	**0.0028**	**0.0000**
ROA	-2.6919	-1.6903	-0.8661	-6.7461	-7.2514	-6.6720
Prop.	0.0820	0.7420	0.3362	**0.0000**	**0.0000**	**0.0000**
CAR	0.2970	-4.0832	-1.8115	-4.0536	-4.2015	-3.5154
Prop.	0.9760	0.0121	0.0660	**0.0025**	**0.0086**	**0.0007**

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج EVIEWS12.

ولعدم تجاوز الاستقرارية الفرق الأول والبقاء ضمن حدود المستوى تم اعتماد منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) وبذلك تم تحديد فترات الابطاء الزمني واختيار المدة الأمثل لتحديد العلاقة بين المتغيرات، وبالنظر لكون معيار (Akaike Information Criterion)(AIC) هو الأفضل لذلك فقد تم اعتماده لتأكد امثليه التخلف الزمني لمتغيرات الانموذج وكما يلي: في الشكل لمتغير ROA في الشكل(2) ولمتغير LA/TA في الشكل رقم (3) ولمتغير CAR في الشكل رقم (4)

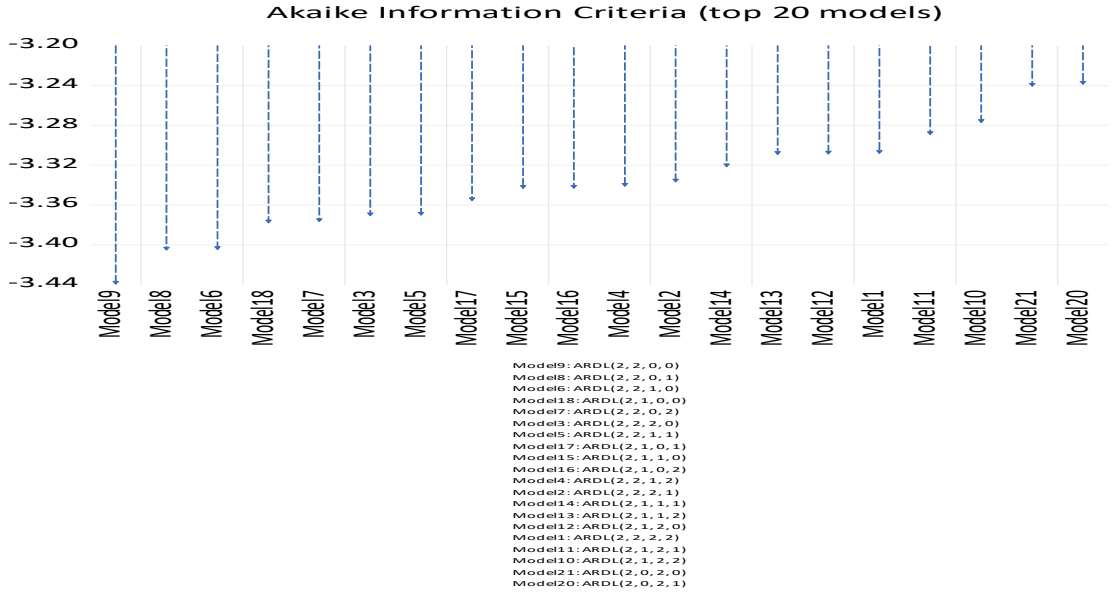

شكل (2): اختبار عدد فترات الابطاء الزمني (AIC) ل ROA

Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.21.71.2.18

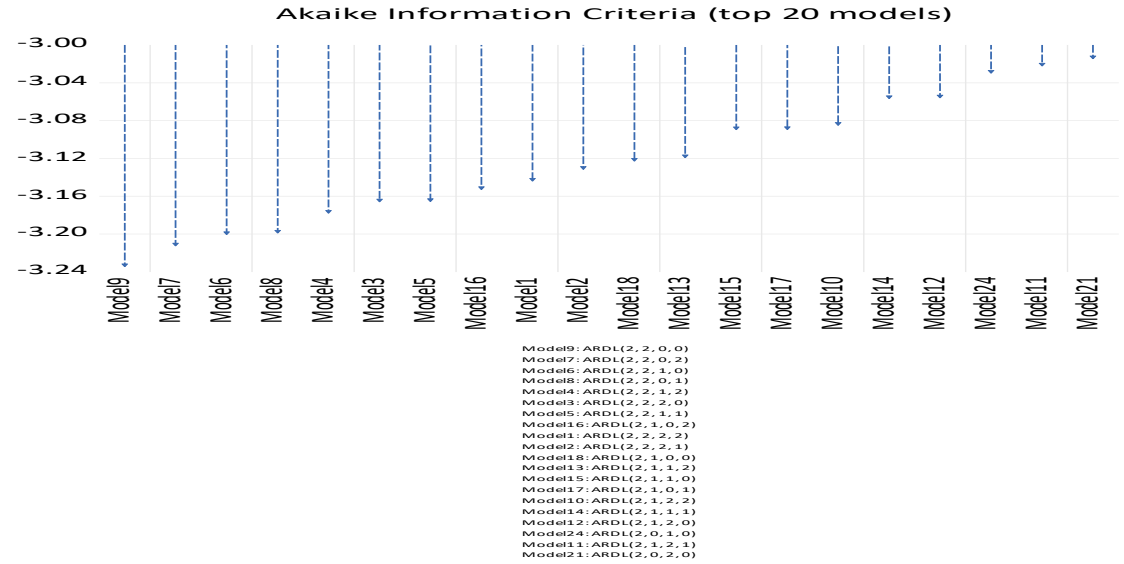

شكل (3): اختبار عدد فترات الابطاء الزمني (AIC) ل LA/TA

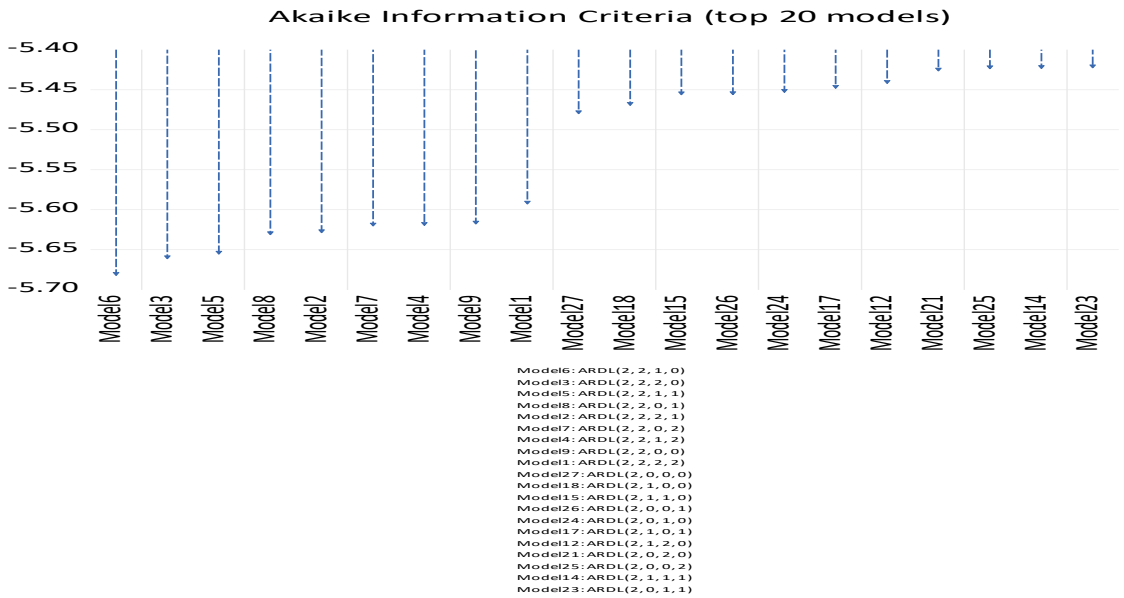

شكل (4): اختبار عدد فترات الابطاء الزمني (AIC) ل CAR

الاشكال من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج (EVIEWS 12)

وبناءً على النتائج السابقة ولإكمال منهجية (ARDL) تم اجراء اختبار الحدود (Bound Test) لمعرفة مدى وجود تكامل مشترك بين متغيرات الانموذج من عدمه، وكما مثبت نتائجه في الجدول رقم (3)، التي أكدت، ونظرا لتجاوز قيمة F- Statistic المحسوبة والبالغة (4.912109) لمتغير ROA و(6.702063) لمتغير LA/TA و(18.34244) لمتغير CARالحدود الحرجة العليا عند مستوى معنوية 5%، على وجود علاقة تكاملية مشتركة بين متغيرات البحث الأمر الذي يتطلب قبول الفرضية البديلة وما تعكسه من وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، وهو ما يؤكد على وجود علاقة توازنيه طويلة الأمد بين المتغيرات التوضيحية للأنموذج

Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.21.71.2.18

جدول (3): نتائج اختبار الحدود Bound Test للتكامل بين المتغيرات(CAR)(LATA)(ROA)

ARDL Bounds Test Sample: 2014Q1 2023Q4 Included observations: 36 Null Hypothesis: No levels relationship				
Test Statistic	**Value**	**Critical Value Bounds**		
		Sign.	**I0 Bound**	**I1 Bound**
Asymptotic: N=1000				
F-statistic	4.912109	%10	2.37	3.2
K	3	%5	2.79	3.67
		%2.5	3.15	4.08
		%1	3.65	4.66

ARDL Bounds Test Sample: 2014Q1 2023Q4 Included observations: 36 Null Hypothesis: No levels relationship				
Test Statistic	**Value**	**Critical Value Bounds**		
		Sign.	**I0 Bound**	**I1 Bound**
Asymptotic: N=1000				
F-statistic	6.702063	%10	2.37	3.2
K	3	%5	2.79	3.67
		%2.5	3.15	4.08
		%1	3.65	4.66

ARDL Bounds Test Sample: 2014Q1 2023Q4 Included observations: 36 Null Hypothesis: No levels relationship				
Test Statistic	**Value**	**Critical Value Bounds**		
		Sign.	**I0 Bound**	**I1 Bound**
Asymptotic: N=1000				
F-statistic	18.34244	%10	2.37	3.2
K	5	%5	2.79	3.67
		%2.5	3.15	4.08
		%1	3.65	4.66

الجداول من اعداد الباحثون بالاعتماد على نتائج Eviews 12.

Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.21.71.2.18

ووفقا لنتائج الاختبار Bound Test التي تؤكد وجود تكامل مشترك بين المتغيرات لذا سيتم اعتماد منهجية ARDL كما في الجدول رقم (4)

جدول (4): نتائج وفق منهجية ARDL

Dependent Variable: ROA
Method: ARDL
Date: 04/15/25 Time: 18:52
Sample (adjusted): 2009Q3 2023Q1
Included observations: 55 after adjustments
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (2 lags, automatic): QICARD ATM LPR
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 54
Selected Model: ARDL(2, 2, 0, 0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ROA(-1)	1.524014	0.093004	16.38646	0.0000
ROA(-2)	-0.715339	0.094860	-7.541001	0.0000
QICARD	-1.872763	0.439323	-4.262835	0.0001
QICARD(-1)	2.881586	0.913132	3.155719	0.0028
QICARD(-2)	-1.202335	0.547363	-2.196594	0.0330
ATM	0.078913	0.090930	0.867851	0.3899
LPR	-0.001155	0.020712	-0.055761	0.9558
C	0.169959	0.074514	2.280886	0.0271

R-squared	0.979508	Mean dependent var	-0.299687
Adjusted R-squared	0.976456	S.D. dependent var	0.264423
S.E. of regression	0.040573	Akaike info criterion	-3.437690
Sum squared reside	0.077371	Schwarz criterion	-3.145714
Log likelihood	102.5365	Hannan-Quinn critter	-3.324780
F-statistic	320.9386	Durbin-Watson stat	1.247537
Prob(F-statistic)	0.000000		

Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.21.71.2.18

Dependent Variable: LATA
Method: ARDL
Date: 04/15/25 Time: 19:04
Sample (adjusted): 2009Q3 2023Q1
Included observations: 55 after adjustments
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (2 lags, automatic): ATM QICARD LPR
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 54
Selected Model: ARDL(2, 0, 2, 0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LATA(-1)	1.557016	0.087683	17.75729	0.0000
LATA(-2)	-0.762259	0.088713	-8.592386	0.0000
ATM	-0.070580	0.102890	-0.685979	0.4961
QICARD	1.885840	0.486211	3.878645	0.0003
QICARD(-1)	-3.414637	0.974943	-3.502398	0.0010
QICARD(-2)	1.545264	0.564194	2.738890	0.0087
LPR	0.020341	0.022940	0.886728	0.3797
C	0.350502	0.073445	4.772313	0.0000

R-squared	0.953194	Mean dependent var	1.665943
Adjusted R-squared	0.946223	S.D. dependent var	0.193824
S.E. of regression	0.044947	Akaike info criterion	-3.232929
Sum squared reside	0.094952	Schwarz criterion	-2.940953
Log likelihood	96.90554	Hannan-Quinn critter	-3.120019
F-statistic	136.7364	Durbin-Watson stat	1.445575
Prob(F-statistic)	0.000000		1.665943

Dependent Variable: CAR
Method: ARDL
Date: 04/15/25 Time: 18:45
Sample (adjusted): 2009Q3 2023Q1
Included observations: 55 after adjustments
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (2 lags, automatic): ATM QICARD LPR
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 54
Selected Model: ARDL(2, 2, 1, 0)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CAR(-1)	1.857543	0.042959	43.23987	0.0000
CAR(-2)	-0.996809	0.046857	-21.27351	0.0000
ATM	0.477410	0.136205	3.505095	0.0010
ATM(-1)	-0.943397	0.235993	-3.997560	0.0002
ATM(-2)	0.472285	0.127147	3.714478	0.0005
QICARD	0.076545	0.077727	0.984794	0.3299
QICARD(-1)	-0.179165	0.081197	-2.206554	0.0324
LPR	-0.001351	0.007128	-0.189569	0.8505
C	0.399713	0.047840	8.355175	0.0000

R-squared	0.997271	Mean dependent var	1.879184
Adjusted R-squared	0.996797	S.D. dependent var	0.231890
S.E. of regression	0.013124	Akaike info criterion	-5.680178
Sum squared reside	0.007923	Schwarz criterion	-5.351705
Log likelihood	165.2049	Hannan-Quinn critter	-5.553155
F-statistic	2101.615	Durbin-Watson stat	0.516869
Prob(F-statistic)	0.000000		

-الجدول من اعداد الباحثون بالاعتماد على برنامج (EVIEWS 12).

وما يؤكد وجود علاقة توازن طويلة الاجل بين المتغيرات لذا تم تقدير معاملات الأجل الطويل وتصحيح الخطأ لكل من (CAR)(LATA)(ROA) وكما يأتي في الجدول رقم (5) الآتي:

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 21, No. 71, Part (2): 331-354
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.21.71.2.18

جدول (5): معلمات الأجل الطويل ونتائج تصحيح الخطأ وفقا لمنهجيةARDL

Selected Model: ARDL(2, 0, 2, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Sample: 2009Q1 2023Q4
Included observations: 55

Cointegrating Form

Long Run Equation

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ATM	0.412459	0.444376	0.928177	0.3581
QICARD	-1.011436	0.316539	-3.195293	0.0025
LPR	-0.006036	0.108302	-0.055737	0.9558
C	0.888329	0.272345	3.261779	0.0021

ROA= (0.4125*ATM -1.0114*QICARD -0.0060*LPR + 0.8883)

Short Run Equation
Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(ROA(-1))	0.715339	0.081727	8.752817	0.0000
D(QICARD)	-1.872763	0.373748	-5.010771	0.0000
D(QICARD(-1))	1.202335	0.393256	3.057383	0.0037
CointEq(-1)*	-0.191324	0.037061	-5.162442	0.0000

R-squared	0.788959	Mean dependent var	-0.011269
Adjusted R-squared	0.776545	S.D. dependent var	0.082397
S.E. of regression	0.038950	Akaike info criterion	-3.583144
Sum squared resid	0.077371	Schwarz criterion	-3.437156
Log likelihood	102.5365	Hannan-Quinn criter.	-3.526690
Durbin-Watson stat	1.247537		

Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.21.71.2.18

Selected Model: ARDL(2, 0, 2, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Sample: 2009Q1 2023Q4
Included observations: 55

Cointegrating Form

Long Run Equation

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ATM	-0.343886	0.487358	-0.705613	0.4839
QICARD	0.080230	0.348446	0.230251	0.8189
LPR	0.099109	0.113186	0.875628	0.3857
C	1.707747	0.293097	5.826554	0.0000

LATA= (-0.3439*ATM + 0.0802*QICARD + 0.0991*LPR + 1.7077)

Short Run Equation

Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LATA(-1))	0.762259	0.070904	10.75052	0.0000
D(QICARD)	1.885840	0.427137	4.415070	0.0001
D(QICARD(-1))	-1.545264	0.418107	-3.695859	0.0006
CointEq(-1)*	-0.205243	0.034036	-6.030112	0.0000

R-squared	0.793850	Mean dependent var	0.009236
Adjusted R-squared	0.781724	S.D. dependent var	0.092356
S.E. of regression	0.043149	Akaike info criterion	-3.378383
Sum squared resid	0.094952	Schwarz criterion	-3.232395
Log likelihood	96.90554	Hannan-Quinn criter.	-3.321928
Durbin-Watson stat	1.445575		

Selected Model: ARDL(2, 0, 2, 0) Case 2: Restricted Constant and No Trend Sample: 2009Q1 2023Q4 Included observations: 55				
Cointegrating Form				
Long Run Equation				
Variable	**Coefficient**	**Std. Error**	**t-Statistic**	**Prob.**
ATM	0.045227	0.209164	0.216225	0.8298
QICARD	-0.736862	0.130618	-5.641335	0.0000
LPR	-0.009703	0.051363	-0.188905	0.8510
C	2.870151	0.110499	25.97450	0.0000
CAR= (0.0452*ATM -0.7369*QICARD -0.0097*LPR + 2.8702)				
Short Run Equation Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CAR(-1))	0.996809	0.037141	26.83872	0.0000
D(ATM)	0.477410	0.092900	5.138965	0.0000
D(ATM(-1))	-0.472285	0.090727	-5.205555	0.0000
D(QICARD)	0.076545	0.056030	1.366138	0.1785
CointEq(-1)*	-0.139266	0.013948	-9.984346	0.0000

R-squared	0.934362	Mean dependent var	-0.012855
Adjusted R-squared	0.929111	S.D. dependent var	0.047279
S.E. of regression	0.012588	Akaike info criterion	-5.825632
Sum squared resid	0.007923	Schwarz criterion	-5.643147
Log likelihood	165.2049	Hannan-Quinn criter.	-5.755064
Durbin-Watson stat	0.516869		

-الجدول من اعداد الباحثون بالاعتماد على برنامج (EVIEWS 12)؟

وباعتماد اختبار Serial Correlation LM Test الذي أدرجت نتائجه في الجدول رقم (6)، تم التأكد من افتقار الأنموذج المقدر لمشكلة الارتباط الذاتي (Autocorrelation)، إذ تجاوزت احتمالية F-Statistic قيمة الـ 0.05.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 21, No. 71, Part (2): 331-354
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.21.71.2.18

جدول (6): اختبار Serial Correlation LM للارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	15.89994	Prob. F(2,23)	0.0000
Obs*R-squared	22.77339	Prob. Chi-Square(2)	0.0000
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	10.04902	Prob. F(2,23)	0.0002
Obs*R-squared	16.98042	Prob. Chi-Square(2)	0.0002
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
F-statistic	72.90260	Prob. F(2,23)	0.0000
Obs*R-squared	42.25009	Prob. Chi-Square(2)	0.0000

-الجدول من اعداد الباحثون بالاعتماد على برنامج (EVIEWS 12).

والأشكال الآتية لمتغير ROA في الشكل (5) ولمتغير LA/TA في الشكل رقم (6) ولمتغير CAR في الشكل رقم (7) تثبت التوزيع الطبيعي للمتغيرات

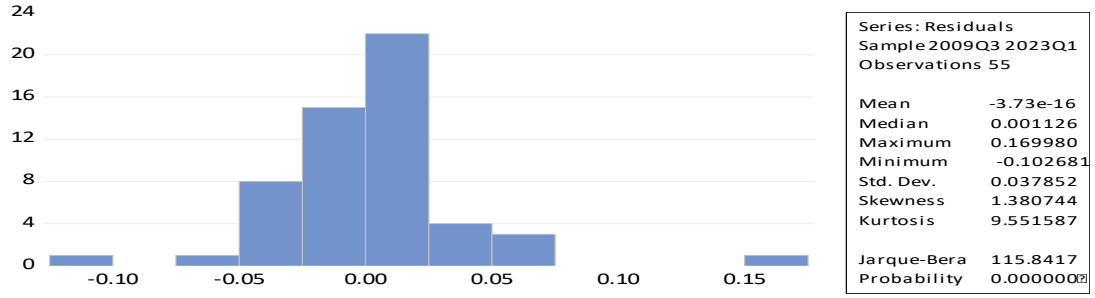

شكل (5): اختبار التوزيع الطبيعي (Jarque-Bera) ROA

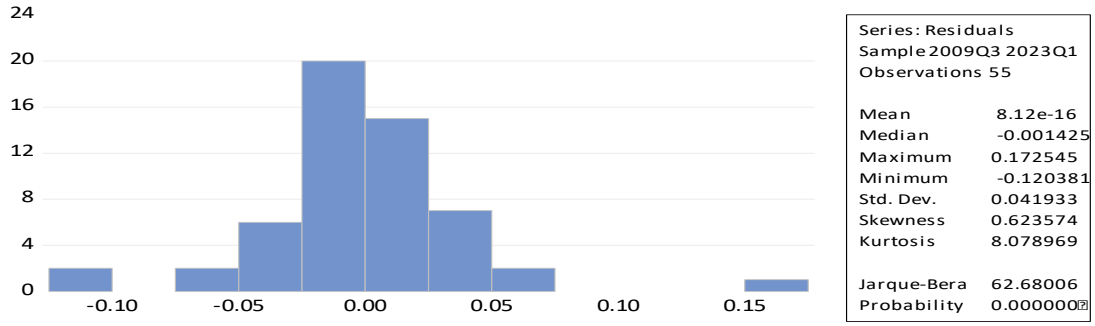

شكل (6): اختبار التوزيع الطبيعي (Jarque-Bera) LA/TA

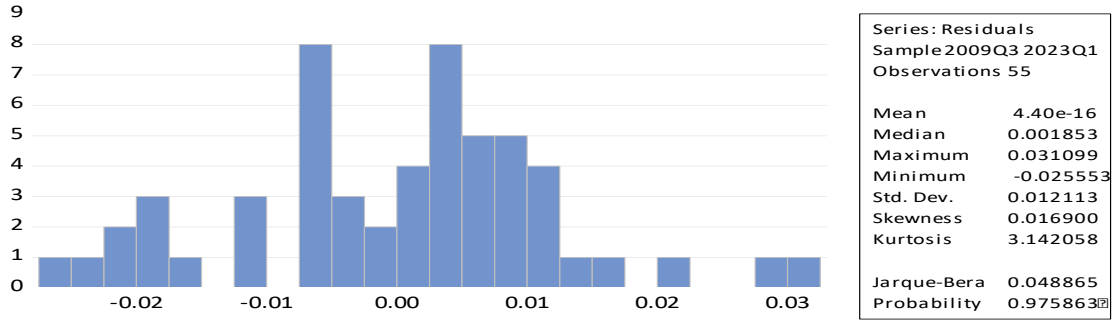

شكل (7): اختبار التوزيع الطبيعي (Jarque-Bera) CAR

الاشكال من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج (EVIEWS 12)

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 21, No. 71, Part (2): 331-354
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.21.71.2.18

وأخيرا فانه ولبيان خلو البيانات المستخدمة من اية تغيرات هيكلية، تم اعتماد اختبار CUSUM الذي أدرجت نتائجه في الشكل رقم (8)، والتي أكدت على تمتع المعلمات المقدرة للأنموذج المستخدم بالسكون الهيكلي خلال مدة الدراسة والاشكال الاتية لمتغير ROA في الشكل رقم (8) ولمتغير LA/TA في الشكل رقم (9) ولمتغير CAR في الشكل رقم (10)

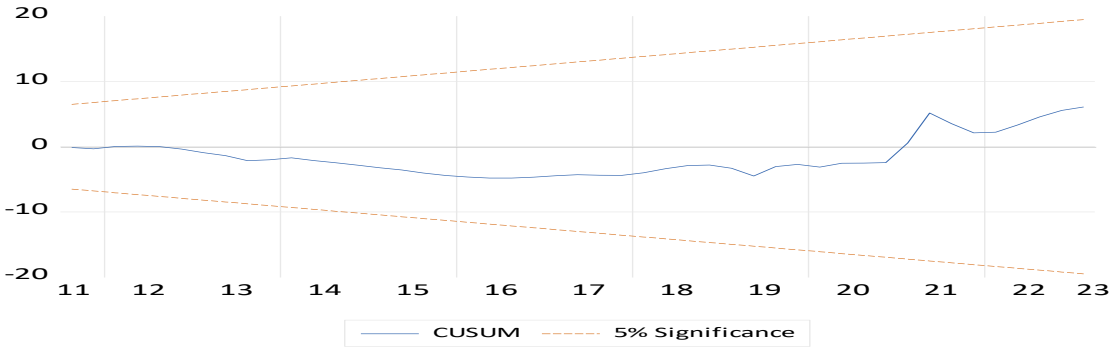

شكل (8) نتائج اختبار CUSUMلاستقراريه النموذج هيكلياROA

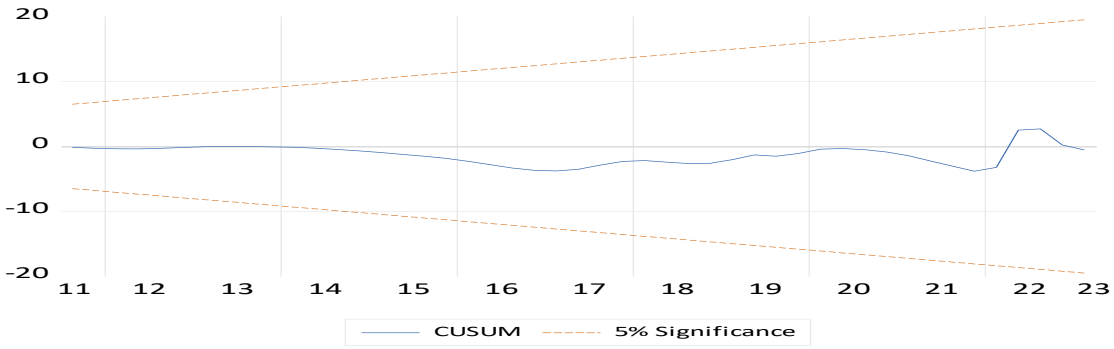

شكل (9): نتائج اختبار CUSUMلاستقراريه النموذج هيكلياLA/TA

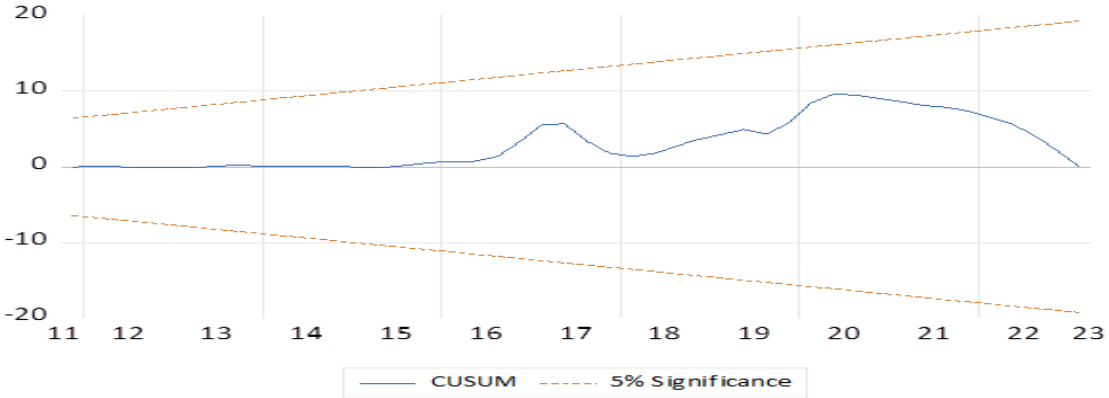

شكل (10): نتائج اختبار CUSUMلاستقراريه النموذج هيكلياً CAR

الاشكال من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج (EVIEWS 12).

جاءت نتائج البحث في الأجل الطويل في الجدول رقم (5) كما يأتي:

❖ بأن هناك تأثير سلبي معنوي لبطاقات الكي كارد (QICARD) علىROA ، المتمثل بالعائد على الموجودات بمعامل مرونة -1.011 وبمعنوية 0.002 وبذلك اختلفت مع الأطر النظرية مما يشير إلى أن التوسع غير المدروس في استخدام هذه البطاقات قد يكون مرتبطًا بتكاليف أو خسائر غير مباشرة تؤثر على ربحية المصارف.،والسبب قد يعود في كثير من الحالات، بأنه تُستخدم البطاقات

فقط لسحب الرواتب أو المساعدات الحكومية دون أن تُوظف في عمليات مصرفية استثمارية (مثل الادخار أو الشراء من خلال القنوات المصرفية)، أي أنها لا تولد عمولات أو أرباح حقيقية للمصرف.فمن الناحية المحاسبية تنخفض الأرباح الصافية نتيجة التكاليف أو ضعف العوائد المرتبطة بالكي كارد، أما متغيرا ATM وLPR فليسا معنويين فمعامل المرونة للـ ATM 0.412 وبمعنوية 0.35 أما بالنسبة للـ LPR فكانت معامل المرونة 0.006 - وبمعنوية 0.955 ما يعني أن أثرهما في المدى الطويل على ROA غير واضح إحصائيًا. ووجد ان هناك الارتباط الذاتي لا توجد مشكلة تباين متغاير (نموذج مستقر من حيث التباين). وقد يعود السبب في عدم وجود معنوية في أن أجهزة الصراف الآلي في العراق غالبًا تُستخدم للسحب النقدي فقط، لا للعمليات البنكية الربحية مثل الإيداع، التحويل، أو سداد الفواتير هذا يُضعف مساهمتها في توليد إيرادات مباشرة أو غير مباشرة ومن منظور محاسبي، المتغير لا يؤثر على ROA إذا لم يُسهم بزيادة الأرباح الصافية أو إذا لم تُستغل الأصول بالشكل الأمثل لإنتاج دخل. أجهزة الصراف والقروض، في الحالة العراقية، قد تكون موجودة كـ "أصول تشغيلية"، لكنها غير فعالة كأدوات ربحية حقيقية ضمن نموذج الأعمال المصرفي.

- ❖ رغم وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل إحصائيًا، فأن تأثير المتغيرات الثلاثة على LATA ليس معنويًا على المدى الطويل .أي أن زيادة أجهزة الصراف، البطاقات، والقروض لا تؤثر معنويًا على نسبة الموجودات السائلة للمصارف العراقية في الأجل الطويل .حيث مثل معامل المرونة لـ ATM 0.343 – وبمعنوية 0.48، أما الـ QICARD فكانت معامل المرونة 0.080 بمعنوية 0.81 أما LPR فكانت معامل المرونة 0.099 فيما كانت المعنوية 0.38 أي ان جميع المتغيرات غير معنوية لأنها أكبر من 0.05، وتفسير ذلك هو أن بطاقات الكي كارد غالبًا تُستخدم للسحب فقط، وليس للإيداع أو التدوير النقدي داخل الجهاز المصرفي .أجهزة الصراف الآلي لا تُستخدم فعليًا في العراق للإيداع النقدي أو تدوير الأموال داخل المصرف، وإنما لسحب الرواتب فقط، مما يُضعف تأثيرها على سيولة المصارف، ومن الناحية المحاسبية، LATA يتأثر بقرارات إدارة السيولة، مثل الاحتفاظ بالنقد، الاستثمار قصير الأجل، أو تسوية الالتزامات، وليس مباشرة بعدد البطاقات أو أجهزة الصراف أو القروض الممنوحة، كذلك يشير إلى وجود ارتباط ذاتي معتدل. تظهر نتائج نموذج ARDL وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين مؤشرات الشمول المالي ونسبة الموجودات السائلة، إلا أن تأثير هذه المؤشرات غير معنوي في الأجل الطويل. بينما في الأجل القصير، يتبيّن أن بطاقات الكي كارد تساهم مبدئيًا في زيادة السيولة ثم تُحدث تراجعًا لاحقًا، مما يُبرز الحاجة إلى إدارة أكثر اتزانًا لهذه الأدوات المالية.
- ❖ أشارت النتائج إلى أن المتغير الوحيد الذي يمتلك تأثيراً معنوياً إحصائياً على كفاية رأس المال هو عدد بطاقات الكي كارد (QICARD)، إذ بلغ معامل التأثير (–0.736) وهو دال عند مستوى (1%)، مما يشير إلى وجود علاقة عكسية بين انتشار هذه البطاقات ومستوى كفاية رأس المال لدى المصارف. أما متغيرا عدد أجهزة الصراف الآلي (ATM) وحجم القروض الممنوحة (LPR) فلم يكونا معنويين، حيث تجاوزت قيم P لهما. (0.05) من الممكن تفسير هذا الأثر السلبي لبطاقات الكي كارد على كفاية رأس المال بأن التوسع في إصدار هذه البطاقات قد يزيد من التزامات المصارف قصيرة الأجل، أو يعكس ضعفاً في التحوط والمخاطر التشغيلية المرتبطة بأنظمة الدفع الإلكتروني، مما قد يضغط على الموارد الرأسمالية للمصارف.

تشير نتائج النماذج الثلاثة إلى وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين متغيرات الشمول المالي والأداء المحاسبي، إلا أن أثر هذه العلاقة يظهر بشكل متباين بين نماذجROA وCAR وLA/TA مما يتطلب إعادة النظر في فعالية أدوات الشمول المالي المعتمدة حاليًا.

الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً. الاستنتاجات

1. في ضوء ما توصل إليه هذا البحث من نتائج تحليلية مبنية على منهجيةARDL ، والتي استهدفت قياس أثر الشمول المالي – ممثلًا ببطاقات الكي كارد، وأجهزة الصراف الآلي، وحسابات القروض – على الأداء المحاسبي في القطاع المصرفي العراقي، يتضح أن العلاقة بين التوسع المالي والأداء المصرفي ليست بالضرورة طردية أو مباشرة، بل ترتبط بعدة عوامل تشغيلية وهيكلية يجب أخذها بعين الاعتبار.
2. وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين الشمول المالي ومؤشرات الأداء المحاسبي، إلا أن بعض أدوات الشمول المالي، وعلى رأسها بطاقات الكي كارد، كان لها تأثير سلبي ومعنوي على العائد على الموجودات وكفاية رأس المال، مما يُبرز التحديات التي يواجها القطاع المصرفي عند التوسع في الخدمات دون وجود بنية تحتية أو إدارة فعالة للمخاطر.
3. كما أظهرت النتائج غياب تأثير معنوي لأجهزة الصراف الآلي والقروض الممنوحة على مؤشري العائد على الموجودات والموجودات السائلة، وهو ما يؤكد وجود فجوة في كفاءة التوظيف المالي لهذه الأدوات.

ثانياً. التوصيات:

1. يوصي البحث بضرورة تحسين الكفاءة التشغيلية للخدمات المصرفية الإلكترونية، وتوجيه سياسات الشمول المالي بما يحقق موازنة بين النمو المالي والاستقرار المحاسبي.
2. تعزيز برامج التثقيف المالي، وتحسين إدارة المخاطر، وتطوير البنية التحتية الرقمية للمصارف العراقية، بما ينعكس إيجابًا على أدائها المالي ويُسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للقطاع المصرفي.
3. يقدم البحث مساهمة علمية تسهم في فهم العلاقة المعقدة بين الشمول المالي والأداء المحاسبي في بيئة مصرفية تتسم بالتحديات، ويشكل أساسًا لدراسات لاحقة أكثر عمقًا وارتباطًا بالتغيرات الهيكلية في النظام المالي العراقي.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

1. معوض، تغريد مختار سيد، وعلم الدين، مي محمد، (2021)، تقييم مدى قدرة ركائز الشمول المالي على دعم الميزة التنافسية للبنوك التجارية في ظل جائحة كورونا "Covid19) لمجلة العلمية التجارة والتمويل، المجلد، 1العدد، ص 41-40
2. الفتلاوي، ريام فاضل شاكر، (2020)، تحليل العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المصرفي (دراسة تطبيقية في العراق للمدة 2016-2010 رسالة ماجستير، قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة كربلاء

3. عبد الدايم، سلوى عبد الرحمن، (2019)، العوامل المؤثرة على الإفصاح عن مؤشرات الشمول المالي وأثرها على تحسين أداء البنوك المصرية-دراسة ميدانية"، المجلد،23العدد،3ص 625-56
4. الشرقاوي، منى حسن أبو المعاطي، (2024)، مدخل تكاملي مقترح بين الشمول المالي وقائمة الدخل الشامل لدعم الإفصاح والشفافية بالتقارير المالية وأثره على مؤشرات الأداء المالي بالقطاع المصرفي، بحث منشور بمجلة البحوث الإدارية والمالية والكمية كلية التجارة جامعة السويس، مصر، المجلد 2 العدد 4، ص4-49
5. ياس، مصطفى نزار، (2022)، مؤشرات الشمول المالي وأثرها في الاداء المالي: التكنولوجيا المصرفية متغيراً تفاعليا دراسة تطبيقه في القطاع المصرفي العراقي 2015-2020، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البصرة، كلية الادارة والاقتصاد، قسم ادارة الاعمال.
6. صندوق النقد العربي، (2017)، نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي، ابو ظبي –الامارات العربية المتحدة.
7. سعدوني، محمد محروس، (2020)، الشمول المالي وأثره في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة / دراسة تحليلية لواقع الدول العربية، جامعة المنوفية، كلية الحقوق.
8. صالح، ارا ن ازاد، عزيز، كولدران عبد الرحيم، (2023) تأثير الخدمات المصرفية التكنولوجية في تعزيز الشمول المالي لعينة من المصارف المحلية والاجنبية في مدينة اربيل، مجلة فه لايز انست العلمية، المجلد 8، العدد 2، اربيل، العراق ص 95-121.
9. عبد النبي، وليد عبدي، 2018، الشمول المالي ودوره في تحقيق التطور المصرفي وتنمية الاقتصاد العراقي، منشورات البنك المركزي العراقي.
10. السن، عادل عبد العزيز، (2022)، دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي.
11. الحسناوي، سالم صلال، مهدي، لينا صلاح، (2020)، دور الشمول المالي في تعزيز نمو الاقتصاد العراقي دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، العدد 58، ص27-50.
12. عطية، سندس حميد، حسين، حسن فالح، (2024)، تحليل مؤشرات الشمول المالي في العراق للمدة من 2014-2018، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد 73، المجلد 2، ص91-120.
13. ابو نصار، محمد، حميدات، جمعة،2013، معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
14. ملكية، جبار، (2018)، نظام الرقابة الداخلية ودورها في رفع كفاءة الاداء المحاسبي في المؤسسة الاقتصادية –دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بادارا (BADR)، رسالة ماجستير منشورة، جامعة احمد دراية ادرار، قسم العلوم التجارية، الجزائر.
15. القطامية، انصاف جمعة بركات، (2022)، اثر الافصاح المحاسبي في القوائم المالية للمؤسسات الحكومية، المجلة العربية للنشر العلمي، الاصدار الخامس، العدد 49.
16. عبد الحميد، اسلام محمد، بكر، محمود فرج، (2022)، تحليل أثر الافصاح والشفافية كمبدأ للحوكمة على ادارة الارباح –دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية، مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية والمراجعة، العدد الثالث، المجلد السادس، جامعة الاسكندرية.
17. سميرة، دواق، عباس، فرحات، (2019)، الشفافية في الافصاح لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية، مجلة العلوم الادارية والمالية، المجلد 3، العدد 1، الجزائر، ص 11-27.

18. محمد، عماد عاشور، سليمان، هيفاء يوسف، العبدلي، سعد عبد نجم،(2024)، دور المصارف التجارية الخاصة في تعزيز الشمول المالي في العراق للفترة 2010-2020، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 80، المجلد 22، ص 85-101.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Isabwa, H. K., (2021), Effect of Mobile Banking on Financial Inclusion Among Commercial Banks in Kenya. International Journal of Business, Management and Economics, 2(3), 184-197.
2. World Bank.2022. Financial Inclusion Support Framework (FISF), https://www.Worldbank.org/en/topic/Financial inclusion/brief/Financial-inclusion-support-Frame work.
3. FATF Guidance. 2017. Anti-Money Laundering and terrorist Financing Measures and Financial Inclusion.
4. Patrick, Honohan, 2003, Financial development, growth and poverty: how close are the links, World Bank Group Working paper.
5. Helms,Brigit, 2006, Access for All Building Inclusive Financial system, the World Bank ,www.world bank.org.
6. Bongomin, George okello candiya, Munene, John, Ntayi, Joseph Mpeera Malinga, Charles Akol, 2017, Financial Literacy in emerging economies: Do all components matter for Financial of poor households in rural ugande, Managerial Finance.